African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 1, 2026
Page No: 529-540
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Electoral Laws and the Reproduction of Political Division (Libya as a Case Study)

Dr. Abubakr Khalifa Abubakr Abu-Jardah *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Wadi Al-Shati University, Libya

القوانين الانتخابية وإعادة إنتاج الانقسام السياسي (ليبيا أنموذجًا)

د. أبوبكر خليفة أبوبكر أبوجرادة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطي، ليبيا

*Corresponding author: abobakara236@gmail.com

Received: December 04, 2025	Accepted: February 20, 2026	Published: March 05, 2026

Abstract:
This study analyzes the role of electoral laws in deepening political division in Libya since 2011. It argues that the electoral framework was shaped by competition among power centers rather than broad national consensus, turning elections from a means of legitimacy-building into a field of political struggle. Using an analytical–interpretive approach, the study shows that fragmented legal authorities and the absence of political agreement weakened confidence in the electoral process and disrupted electoral timelines. It also finds that elections have been managed mainly through crisis containment rather than genuine democratic transition. The study concludes that overcoming division requires consensual electoral reform linked to institutional reunification and legitimacy-building, and recommends a comprehensive reform approach that separates electoral legislation from conflict dynamics.

Keywords: Electoral framework, legitimacy-building, power centers, institutional fragmentation, Libya.

الملخص
تتناول هذه الدراسة دور القوانين الانتخابية في تكريس الانقسام السياسي في ليبيا منذ عام 2011، من خلال تحليل السياق الذي صيغت فيه هذه القوانين، وانعكاساتها على مسار الانتقال السياسي. وتنطلق من فرضية مفادها أن الإطار الانتخابي لم يُبنَ على توافق وطني جامع، بل جاء نتيجة صراع بين مراكز السلطة، ما حوّل الانتخابات من أداة لبناء الشرعية إلى مجال إضافي للتنافس السياسي، وتعتمد على المنهج التحليلي التفسيري لقراءة العلاقة بين القانون والانقسام المؤسسي، وتُظهر أن تعدد المرجعيات القانونية وغياب الاتفاق السياسي أسهما في إضعاف الثقة في العملية الانتخابية وتعطيل الاستحقاقات. كما تبيّن أن إدارة الانتخابات جرت غالبًا بمنطق إدارة الأزمة بدل معالجتها، حيث طغت الحسابات الضيقة على متطلبات بناء مسار ديمقراطي مستقر، وتخلص إلى أن تجاوز حالة الانقسام يظل مرتبطًا بإصلاح الإطار الانتخابي على أسس توافقية، وربطه بمسار أوسع لإعادة توحيد المؤسسات وبناء الشرعية السياسية. كما توصي بتبني مقاربة شاملة للإصلاح الانتخابي تقوم على إشراك مختلف الفاعلين، وتعزيز الضمانات القانونية، وفصل القوانين الانتخابية عن منطق الصراع، بما يسمح بتحويل الانتخابات من عامل انقسام إلى مدخل حقيقي للاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الإطار الانتخابي، بناء الشرعية، تعدد مراكز السلطة، ثنائية المؤسسات، جدلية القانون والسياسة، ليبيا.

مقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 سلسلة من الاستحقاقات الانتخابية التي كان يُفترض أن تشكّل مدخلًا لإنهاء المرحلة الانتقالية وبناء مؤسسات شرعية موحّدة. غير أن الواقع أظهر أن تلك الانتخابات، بدل أن تكون أداة لتجاوز الانقسام السياسي، تحوّلت في كثير من الأحيان إلى عامل إضافي في تعميقه وتعقيد المشهد العام. ويعود ذلك إلى طبيعة القوانين الانتخابية التي صيغت في بيئة اتسمت بالاستقطاب وضعف التوافق

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الوطني، ففي ظل غياب دولة مركزية فاعلة وتعدد مراكز القرار، أصبحت القوانين الانتخابية تُصاغ داخل سياق سياسي منقسم، وتُوظَّف كأدوات ضمن الصراع بين الأطراف المتنافسة. إذ سعى كل طرف إلى تفصيل الإطار القانوني بما يخدم مصالحه ويعزز موقعه التفاوضي، الأمر الذي أفرغ العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، وحوّلها إلى جزء من إدارة الأزمة بدل أن تكون مدخلًا لحلها. وانطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة القوانين الانتخابية في ليبيا لا بوصفها نصوصًا قانونية مجردة، بل باعتبارها جزءًا من بنية الصراع السياسي وعنصرًا فاعلًا في إعادة إنتاجه. ففهم طبيعة هذه القوانين وسياق صياغتها وآثارها السياسية يتيح قراءة أعمق لأسباب تعثر الانتقال السياسي واستمرار الانقسام المؤسسي.

وتأتي هذه الدراسة في سياق أوسع من التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، حيث طُرحت الانتخابات في العديد من الدول الخارجة من النزاعات بوصفها مدخلًا أساسيًا لإعادة بناء الشرعية السياسية. غير أن التجارب العملية أظهرت أن غياب التوافقات الوطنية، وضعف المؤسسات، وتداخل السلاح مع السياسة، غالبًا ما يحوّل العملية الانتخابية إلى عامل إضافي لعدم الاستقرار، بدل أن تكون أداة لترسيخ الانتقال الديمقراطي، وهو ما يجعل الحالة الليبية نموذجًا دالًا لفهم تعقيدات العلاقة بين القانون الانتخابي وبناء الدولة في السياقات الهشّة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت المسار الانتخابي في ليبيا، فإن أغلبها ركّز على الجوانب الإجرائية أو القانونية بمعزل عن السياق السياسي الأوسع، في حين تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة القوانين الانتخابية بوصفها جزءًا من بنية الصراع على الشرعية، وعنصرًا فاعلًا في إعادة إنتاج الانقسام المؤسسي. ومن هنا تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في الربط بين الإطار القانوني الانتخابي وتوازنات القوة السياسية، وتحليل دور التشريع في تشكيل مسار الانتقال بدل اعتباره متغيرًا محايدًا.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- كيف أسهمت القوانين الانتخابية في ليبيا، في ظل غياب التوافق الوطني وهشاشة مؤسسات الدولة، في إعادة إنتاج الانقسام السياسي بدل الإسهام في توحيد السلطة وبناء الشرعية؟

فرضية الدراسة

- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القوانين الانتخابية في ليبيا لم تُصغَ ضمن إطار توافقي جامع، بل جاءت انعكاسًا لصراع الاطراف المتنافسة، الأمر الذي حوّل العملية الانتخابية إلى أداة لإعادة توزيع النفوذ السياسي، وأسهم في ترسيخ الانقسام بدل إنهائه.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في التالي :

1- تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القوانين الانتخابية بوصفها عنصرًا محوريًا في فهم تعثر مسار الانتقال السياسي في ليبيا، من خلال ربطها بالسياق السياسي والمؤسسي الذي تشكّلت فيه.
2- تُبرز الدراسة العلاقة بين التشريع الانتخابي والانقسام المؤسسي، وتوضح كيف يمكن للأطر القانونية، في السياقات الانتقالية الهشّة، أن تتحول إلى أدوات لإدارة الصراع بدل تنظيمه.
3- تقدّم قراءة تحليلية يمكن الإفادة منها في تقييم تجارب الانتخابات في الدول الخارجة من النزاعات، خاصة في ما يتعلق بعلاقتها ببناء الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- تحليل السياق السياسي والمؤسسي الذي صيغت في إطاره القوانين الانتخابية في ليبيا بعد عام 2011.
2- تفسير أثر هذه القوانين في تعميق الانقسام السياسي وإعادة إنتاج أزمة الشرعية.
3- إبراز العلاقة بين الإطار الانتخابي وتوازنات القوة خلال المرحلة الانتقالية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- استشراف متطلبات إصلاح انتخابي يسهم في دعم مسار بناء الدولة وتوحيد المؤسسات.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التفسيري لفهم العلاقة بين القوانين الانتخابية والانقسام السياسي، مع الاستفادة من المقاربة الوصفية في عرض التطورات القانونية، ومن التحليل السياسي في تفسير سلوك الفاعلين المحليين والخارجيين.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

الحدود الزمانية لهذه الدراسة من عام 2011 حتى عام 2023، باعتبارها تمثل المرحلة التي شهدت تشكّل القوانين الانتخابية الليبية وتفاقم الانقسام المؤسسي المصاحب لها، أما الحدود المكانية، فتقتصر الدراسة على الحالة الليبية، مع التركيز على السياق الوطني العام دون التوسع في التحليل المحلي للمناطق أو البلديات.

الإسهام العلمي للدراسة

تقدّم هذه الدراسة تحليلًا للقوانين الانتخابية في ليبيا باعتبارها انعكاسًا لانقسام سياسي وصراع على الشرعية، لا مجرد نصوص قانونية محايدة. وتخلص إلى أن فاعلية الانتخابات تظل رهينة بتوافر توافق دستوري ومؤسسي أوسع، بما يعمّق فهم علاقتها بمسار بناء الدولة في البيئات المنقسمة.

تقسيمات الدراسة

المحور الأول: سياق تشكّل القوانين الانتخابية في ليبيا

أولًا: السياق السياسي لصياغة القوانين الانتخابية بعد 2011.

ثانيًا: أثر غياب التوافق الوطني في شرعية هذه القوانين.

المحور الثاني: القوانين الانتخابية بين إدارة التنافس السياسي وتعميق أزمة الشرعية

أولًا: توظيف الإطار الانتخابي في خدمة المصالح السياسية المتنافسة

ثانيًا: أثر الانقسام المؤسسي في إضعاف شرعية المؤسسات المنتخبة

المحور الثالث: الإصلاح الانتخابي وآفاق إعادة بناء الشرعية السياسية

أولًا: متطلبات بناء قانون انتخابي توافقي.

ثانيًا: دور الانتخابات في توحيد المؤسسات وإنهاء حالة الانقسام.

المحور الأول: سياق تشكّل القوانين الانتخابية في ليبيا

جاءت القوانين الانتخابية في ليبيا بعد عام 2011 في سياق انتقال سياسي مضطرب اتسم بتعدد مراكز السلطة، وغياب توافق وطني شامل حول قواعد العملية السياسية، ما جعل الإطار الانتخابي يتشكل في ظل صراع على الشرعية أكثر من كونه نتاجًا لمسار مؤسسي مستقر، وللإلمام بهذا السياق وفي هذا الإطار، يستوجب أولًا دراسة السياق السياسي الذي صيغت فيه القوانين الانتخابية بعد 2011 في ظل الانقسام المؤسسي، ثم تحليل أثر غياب التوافق الوطني في إضعاف شرعية هذه القوانين وتحويلها إلى جزء من معادلة الصراع السياسي.

أولًا: السياق السياسي لصياغة القوانين الانتخابية بعد 2011

صيغت القوانين الانتخابية في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011 في مرحلة انتقالية اتسمت بضعف مؤسسات الدولة وغياب إطار دستوري دائم وتنامي نفوذ الجماعات والتشكيلات المسلحة، إلى جانب تدهور الوضع الأمني، هذا الأمر انعكس مباشرة على العملية التشريعية، إذ وُضعت القوانين في بيئة مضطربة افتقرت إلى الحد الأدنى من الاستقرار الإداري والسياسي للدولة، ما جعل التشريع الانتخابي أقرب إلى استجابة ظرفية للأزمات منه إلى جزء من مشروع وطني لبناء الدولة. (بن بتقة، 2017، موقع الكتروني) ، وما يؤكد ذلك أن الإعلان الدستوري المؤقت الصادر سنة 2011 ظل المرجعية القانونية الأساسية لتنظيم العملية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الانتخابية دون أن يُستكمل بدستور دائم، الأمر الذي أدى إلى صدور التشريعات الانتخابية في إطار مؤقت وغير مستقر، وأضعف بنيتها القانونية منذ البداية (المقهور، 2021، ص 14–15).
وتزامن ذلك مع خلافات حادة بين القوى السياسية حول طبيعة النظام السياسي وشكل الدولة، حيث انقسمت المواقف بين تيارات إسلامية وليبرالية ومحافظة، إضافة إلى الجدل حول المركزية والفيدرالية، والدولة المدنية والعسكرية. وأسهم هذا التباين في إرباك المسار الانتقالي، وجعل النظام الانتخابي نفسه موضوعًا للصراع بدل أن يكون إطارًا لتنظيم التنافس السياسي (عمر، 2022، ص30-31).
وفي ظل هذا المناخ، جاءت تشريعات المؤتمر الوطني العام، ثم انتخابات مجلس النواب عام 2014، تحت ضغط أمني مباشر وتأثير واضح للقوى المسلحة، ما أضعف استقلالية السلطة التشريعية، ودفع الأطراف المتنافسة إلى توظيف القوانين الانتخابية لخدمة مصالحها الضيقة، وظهر ذلك الضغط في التعديلات المتكررة للنظام الانتخابي، وتضييق نطاق التمثيل، وتزايد الإشكالات المرتبطة بالدوائر الانتخابية، الأمر الذي انعكس سلبًا على شرعية المؤسسات المنتخبة واستقرارها (عمر، 2022،ص31). الفترة الممتدة بين 2012 و2014 شهدت صدور عدة قوانين انتخابية لتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام، والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، ثم مجلس النواب، وهو ما يعكس حالة من السيولة التشريعية وعدم الاستقرار في قواعد التنافس السياسي، ويبيّن أن النظام الانتخابي نفسه ظل محل خلاف بدل أن يكون إطارًا منظمًا للمشاركة (المقهور، 2021، ص 16–17).
وعلى المستوى المؤسسي، فإن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، رغم كونها الجهة الرسمية المخولة بإدارة الاستحقاقات الانتخابية، ظلت تعمل في ظل قصور تشريعي ناتج عن ضعف النصوص المنظمة لاختصاصاتها واعتمادها على الإعلان الدستوري المؤقت، وهو ما حدّ من قدرتها على فرض قواعد مستقرة وأثر سلبًا في مصداقية العملية الانتخابية (المقهور، 2021، ص 18–19)، وأدى هذا المسار إلى تراجع الثقة في العملية الانتخابية، حيث تحولت الانتخابات من أداة لبناء الشرعية إلى ساحة جديدة للصراع السياسي. وقد تجسد ذلك بوضوح بعد انتخابات 2014 التي أفضت إلى انقسام مؤسسي حاد وظهور سلطات متوازية، رُبطت فيها الشرعية بنتائج السيطرة الميدانية أكثر من ارتباطها بإرادة الناخبين (محمد، 2023، ص85-97)، وتكررت الإشكالية نفسها خلال أزمة انتخابات 2021–2022، إذ جرى اعتماد القوانين المنظمة للاستحقاق الانتخابي دون قاعدة دستورية توافقية، ما أدى إلى تعطيل الانتخابات والعودة إلى مشهد الحكومات المتنافسة. ويعكس هذا استمرار إنتاج التشريعات الانتخابية ضمن منطق الغلبة السياسية لا منطق الشراكة الوطنية.
إن القوانين الانتخابية في ليبيا بعد 2011 لم تُصغَ في إطار توافق وطني جامع، بل جاءت نتيجة سياق منقسم تداخل فيه العنف مع التنافس السياسي والتدخلات الخارجية، الأمر الذي أفقد هذه القوانين كثيرًا من شرعيتها المجتمعية، وجعلها انعكاسًا لأزمة الدولة بدل أن تكون مدخلًا لتجاوزها (رسولي، 2021،ص55-60)
ومجمل القول، فهذا المسار يبين أن القوانين الانتخابية في ليبيا لم تُصغَ داخل إطار وطني جامع، بل جاءت نتيجة صراع سياسي مفتوح بين أطراف تسعى إلى تثبيت نفوذها. لذلك تحولت الانتخابات من فرصة لبناء الشرعية إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسام. كما يظهر أن غياب التوافق المؤسسي جعل كل استحقاق انتخابي مدخلًا لأزمة جديدة بدل أن يكون خطوة نحو الاستقرار. ويتضح أن المشكلة لا تكمن في نقص القوانين، بل في البيئة السياسية التي تُنتجها. فطالما استمر التشريع الانتخابي خاضعًا لموازين القوة، ستظل العملية الانتخابية عاجزة عن إنهاء المرحلة الانتقالية أو توحيد مؤسسات الدولة.

ثانيًا: أثر غياب التوافق الوطني في شرعية هذه القوانين

يتجلى أثر غياب التوافق الوطني على شرعية القوانين الانتخابية في ضعف الأساس الدستوري الذي استندت إليه هذه التشريعات، إذ تشير عزّة كامل المقهور إلى أن الإعلان الدستوري المؤقت ظل المرجعية الوحيدة لتنظيم الانتخابات دون أن يُستكمل بدستور دائم متوافق عليه، ما جعل القوانين الانتخابية عرضة للطعن السياسي والقانوني منذ البداية. كما أدى تعدد القوانين الصادرة بين 2012 و2014 إلى غياب الاستقرار في قواعد التنافس السياسي، بما يعكس فشل النخب في الاتفاق على إطار انتخابي موحد. ويضاف إلى ذلك أن

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عملت في ظل قصور تشريعي واضح، الأمر الذي أضعف الثقة في العملية الانتخابية ومخرجاتها، وأسهم في تآكل شرعية المؤسسات المنبثقة عنها (المقهور، 2021، ص 14–17).

فغياب التوافق الوطني في ليبيا لم يكن مجرد عامل سياسي عابر، بل شكّل أحد الأسباب العميقة في إضعاف شرعية القوانين الانتخابية ومخرجاتها. فمنذ 2011، جرى إنتاج التشريعات الانتخابية في ظل انقسام مؤسسي حاد وغياب عقد وطني جامع يحدّد قواعد العملية السياسية، الأمر الذي جعل كل استحقاق انتخابي محل تشكيك مسبق من الأطراف المتنافسة، وأفقد الانتخابات قدرتها على إنتاج سلطة تحظى بقبول واسع، فمن الناحية القانونية، توضّح عزّة كامل المقهور أن الإعلان الدستوري المؤقت ظل المرجعية الوحيدة لتنظيم الانتخابات دون أن يُستكمل بدستور دائم متوافق عليه، وهو ما جعل القوانين الانتخابية تصدر في إطار مؤقت وغير مستقر، وتبقى عرضة للطعن السياسي والقانوني منذ البداية (المقهور، 2021، ص 14–15).

يبيّن هذا المعطى أن الإشكال لا يكمن في تفاصيل القوانين فقط، بل في غياب الأساس الدستوري التوافقي الذي يمنحها الشرعية، فالقانون حين يُبنى على أرضية مؤقتة يظل هشًّا مهما بلغت دقته الصياغية.

كما أن الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2014 شهدت صدور عدة قوانين انتخابية لتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام، والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، ثم مجلس النواب، ما يعكس حالة من السيولة التشريعية وعدم الاستقرار في قواعد التنافس السياسي (المقهور، 2021، ص 16–17)، وهذا التعدد السريع في القوانين يكشف فشل النخب السياسية في الاتفاق على إطار انتخابي موحد، ويؤكد أن كل مرحلة كانت تُدار بقواعد جديدة تخدم موازين القوى القائمة، لا مسارًا وطنيًا طويل المدى.

كذلك على المستوى المؤسسي، أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عملت في ظل قصور تشريعي مرتبط بضعف النصوص المنظمة لاختصاصاتها واعتمادها على الإعلان الدستوري المؤقت، الأمر الذي حدّ من قدرتها على فرض قواعد مستقرة وأثر سلبًا في مصداقية العملية الانتخابية (المقهور، 2021، ص 18–19).

وعليه فضعف المؤسسة المنفذة للقانون يعكس بدوره ضعف القبول السياسي بالقانون ذاته، فغياب التوافق لا ينعكس فقط على النصوص، بل يمتد إلى أداء المؤسسات وقدرتها على بناء الثقة العامة، كما لا يقتصر أثر غياب التوافق على الجانب القانوني، بل يمتد إلى البنية السياسية للشرعية. إذ يوضح البلعزي أن ليبيا بعد 2011 شهدت تعددًا في مراكز الشرعية واحتكارًا للقرار من قبل النخب، في ظل غياب عقد اجتماعي جامع، ما جعل السلطة السياسية محل نزاع دائم، وأفرغ الانتخابات من قدرتها على إنتاج قبول مجتمعي واسع (البلعزي، 2025، ص282-283)، وهنا نجد تفسيرًا أعمق لأزمة الانتخابات، فالمشكلة ليست في آلية الاقتراع بحد ذاتها، بل في غياب الاتفاق المسبق على معنى الدولة ومن يملك حق تمثيلها. والاعتماد على الشرعية الانتخابية وحدها، دون توافق وطني شامل على قواعد العملية السياسية، أسهم في تعميق الانقسام بدل تجاوزه، وهو ما يفسر تعثر بناء الدولة واستمرار هشاشة المؤسسات بعد كل استحقاق انتخابي. وهنا تظهر مفارقة التجربة الليبية: كل انتخابات كانت تُجرى بهدف إنهاء الأزمة، لكنها كانت تنتهي بإعادة إنتاجها، لأن البيئة السياسية نفسها بقيت منقسمة.

ومن الزاوية المجتمعية، يشير إلياس شريحة إلى أن ليبيا تعيش أزمات متزامنة في الهوية والشرعية والمشاركة السياسية، في ظل انقسام الدولة إلى حكومتين، وتأخر إعداد الدستور، وعدم توحيد المؤسسات، ما جعل العملية السياسية تعمل دون قاعدة وطنية مشتركة (شريحة، 2022، ص 1-2). وهذا يوضح أن أزمة الشرعية ليست سياسية فقط، بل اجتماعية أيضًا، إذ يغيب الإطار الجامع الذي يمنح أي قانون أو مؤسسة معنى مشتركًا لدى المواطنين.

كما أن غياب الثقة بين الأطراف المتنازعة، وسيادة منطق الإقصاء والمغالبة، أفقدا أي عملية سياسية قدرتها على إنتاج قبول وطني شامل، وأسهما في استمرار الطعن في مخرجات الانتخابات وتحولها إلى عنصر إضافي في تعميق الانقسام (شريحة، 2022، ص 5). هذا يبيّن أن الانتخابات لا يمكن أن تكون مدخلًا للاستقرار في مجتمع منقسم، ما لم تُسبق بمصالحة حقيقية تعيد بناء الثقة بين مكوّناته.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وخلاصة القول، يتضح من تحليل السياق السياسي لصياغة القوانين الانتخابية بعد 2011، ومن تتبع أثر غياب التوافق الوطني على شرعيتها، أن الإشكال في التجربة الليبية لا يرتبط بنقص النصوص القانونية بقدر ما يرتبط بطبيعة البيئة السياسية والمجتمعية التي أُنتجت فيها هذه القوانين. فقد جاءت التشريعات الانتخابية في إطار انتقالي هش، غابت فيه القاعدة الدستورية التوافقية، وتداخل فيه منطق القوة مع التنافس السياسي، ما أفرغ العملية الانتخابية من قدرتها على إنتاج سلطة مستقرة ومقبولة وطنيًا، كما يُظهر أن أزمة الشرعية ليست مسألة قانونية صرف، بل هي نتاج تراكمي لانقسام مؤسسي عميق، وضعف الثقة بين الفاعلين السياسيين، وغياب عقد وطني جامع يحدد قواعد المشاركة السياسية. ونتيجة لذلك، تحولت الانتخابات من مدخل لإنهاء المرحلة الانتقالية إلى محطة متكررة لإعادة إنتاج الانقسام.

المحور الثاني: القوانين الانتخابية بين إدارة التنافس السياسي وتعميق أزمة الشرعية

تُعد القوانين الانتخابية في أي تجربة انتقالية أداة أساسية لتنظيم التنافس السياسي وبناء الشرعية المؤسسية، غير أن فعاليتها تظل مرتبطة بالسياق الذي تُصاغ فيه وبدرجة التوافق الوطني المصاحب لها. وفي الحالة الليبية، جاءت القوانين الانتخابية بعد 2011 في بيئة سياسية منقسمة، اتسمت بتعدد مراكز السلطة وضعف مؤسسات الدولة وغياب قاعدة دستورية جامعة، الأمر الذي جعل هذه القوانين تتجاوز وظيفتها التنظيمية لتتحول إلى أحد ميادين الصراع السياسي. وبدل أن تسهم في إدارة التنافس بصورة سلمية، أصبحت في كثير من الأحيان أداة لإعادة إنتاج الانقسام وتعميق أزمة الشرعية، وهو ما يفرض تحليل كيفية توظيف الإطار الانتخابي في الصراع على السلطة، ثم الوقوف على أثر الانقسام المؤسسي في إضعاف المخرجات الانتخابية، وانطلاقًا من هذا الواقع، يسعى هذا المحور إلى تحليل الكيفية التي جرى بها توظيف الإطار الانتخابي في خدمة المصالح السياسية المتنافسة، ثم الوقوف على أثر الانقسام المؤسسي في إضعاف شرعية المؤسسات المنتخبة.

أولًا: توظيف الإطار الانتخابي في خدمة المصالح السياسية المتنافسة

بعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة انتقالية اتسمت بغياب الإطار الدستوري الدائم وضعف مؤسسات الدولة، ما جعل الانتخابات تُطرح مبكرًا كوسيلة لإدارة المرحلة الجديدة، رغم عدم تهيئة الأرضية السياسية والقانونية اللازمة لإنجاحها. وقد جرى اعتماد أول قانون انتخابي للمؤتمر الوطني العام في ظل فراغ دستوري وضغط زمني واضح، الأمر الذي انعكس على جودة النصوص المنظمة للعملية الانتخابية واستقرارها (الاتحاد الأوروبي، 2012، ص12–15).

وبرغم نجاح انتخابات 2012 شكليًا، إلا أن الإطار القانوني المصاحب لها شابه قصور في تنظيم الطعون وتوزيع الدوائر وضبط العلاقة بين السلطات، ما أدى لاحقًا إلى تآكل الثقة في المؤسسات المنتخبة. وأشارت تقارير المراقبة الدولية إلى أن ضعف الإعداد القانوني والإداري أسهم في خلق بيئة انتخابية هشة منذ البداية (الاتحاد الأوروبي، 2012، ص18).

ومع تصاعد الخلافات السياسية داخل المؤتمر الوطني العام، بدأت القوانين الانتخابية تُستخدم كأداة لإعادة ترتيب موازين القوى. فقد جرى تعديل النظام الانتخابي وإقرار قانون العزل السياسي تحت ضغط القوى المسلحة، ما أضعف استقلال السلطة التشريعية، وأدخل العملية السياسية في دائرة من الإقصاء المتبادل، بدل التوافق الوطني (الباز، 2017، ص139).

وتفاقم هذا المسار مع انتخابات مجلس النواب عام 2014، التي أُجريت في أجواء أمنية متدهورة، وأسفرت عن انقسام مؤسسي حاد تمثل في وجود سلطتين تشريعيتين وحكومتين متوازيتين. ومنذ تلك اللحظة، لم تعد القوانين الانتخابية وسيلة لتنظيم التداول السلمي على السلطة، بل أصبحت جزءًا من الصراع على الشرعية، حيث ربط كل طرف شرعيته بقراءته الخاصة لنتائج الانتخابات وبما يسيطر عليه ميدانيًا.

وقد ساهم غياب هيئة انتخابية مستقلة فاعلة، إلى جانب عدم استقرار الإطار القانوني، في تحويل العملية الانتخابية إلى امتداد مباشر للتنافس السياسي. وتشير الأدلة الإرشادية الدولية إلى أن تعديل القوانين الانتخابية تحت ضغط الصراع يفقدها حيادها، ويجعلها عرضة للتوظيف السياسي، خاصة في الدول الخارجة من النزاعات (IDEA، 2006، ص25–30).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

واستمر هذا النمط حتى مرحلة التحضير لانتخابات ديسمبر 2021، حيث جرى اعتماد قوانين انتخابية دون قاعدة دستورية توافقية، ما فجّر خلافات حادة حول شروط الترشح وصلاحيات السلطات القائمة. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الانتخابات وعودة الانقسام الحكومي، مع تمسك كل طرف بشرعيته ورفضه تسليم السلطة (السحاتي، 2022، ص6–9).

كما أظهر تعثر هذا الاستحقاق أن النصوص القانونية نفسها أصبحت أداة تفاوض سياسي، تُستخدم لتعزيز مواقع معينة داخل المشهد، بدل أن تكون مرجعية مشتركة للجميع. وقد جرى توظيف القوانين الانتخابية كورقة ضغط بين الأطراف المتنافسة، الأمر الذي عمّق أزمة الثقة وأعاد إنتاج حالة اللااستقرار (السحاتي، 2022، ص11). ومن زاوية اجتماعية أوسع، فإن استمرار الانقسام المؤسسي، وتأخر إعداد الدستور، وعدم توحيد المؤسسات السياسية والأمنية، خلق حالة من الإرباك العام في العملية السياسية، وأدخل البلاد في أزمات متزامنة في الهوية والشرعية والمشاركة السياسية، ما جعل الانتخابات تُدار دون قاعدة وطنية جامعة (شريحة، 2022، ص2–3).

وبذلك يتضح أن مسار القوانين الانتخابية في ليبيا منذ 2011 لم يتطور ضمن مشروع وطني لبناء الدولة، بل جرى توظيفه تدريجيًا في خدمة المصالح السياسية المتنافسة. فتحولت الانتخابات من فرصة لترسيخ الشرعية إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام، وأصبحت النصوص القانونية انعكاسًا لأزمة الدولة بدل أن تكون مدخلًا لتجاوزها.

ومجمل القول، يكشف مسار القوانين الانتخابية في ليبيا منذ 2011 أن الأزمة لم تكن قانونية في جوهرها، بل سياسية بالأساس، حيث جرى التعاطي مع الانتخابات كحل إجرائي سريع بدل إدراجها ضمن مشروع متكامل لإعادة بناء الدولة. وقد أدى تقديم الاستحقاقات الانتخابية على صياغة قاعدة دستورية توافقية إلى تحويل كل محطة انتخابية إلى ساحة صراع جديدة، بدل أن تكون خطوة نحو الاستقرار.

كما أسهم تعدد مراكز السلطة، وارتباط التشريع الانتخابي بموازين القوة المسلحة، في إضعاف استقلال المؤسسات المنتخبة، وتحويلها إلى أطراف داخل النزاع السياسي. ونتيجة لذلك، فقدت الانتخابات قدرتها على إنتاج شرعية مستقرة، وأصبحت جزءًا من أزمة الشرعية نفسها، وتعمّق هذا الخلل بفعل غياب إدارة انتخابية محايدة، وتأخر توحيد المؤسسات السيادية، واستمرار التدخلات الخارجية، ما جعل النصوص القانونية تُوظَّف لخدمة مصالح متنافسة بدل تنظيم التداول السلمي على السلطة. وفي ظل هذا الواقع، لم تعد القوانين الانتخابية تعكس إرادة وطنية جامعة، بل صارت انعكاسًا لانقسام سياسي واجتماعي أوسع.

ثانيًا: أثر الانقسام المؤسسي في إضعاف شرعية المؤسسات المنتخبة

أفضت الانتخابات الليبية، منذ 2014 على وجه الخصوص، إلى تكريس حالة الانقسام المؤسسي بدل احتوائها، حيث أسهم الخلاف حول نتائج الاستحقاق البرلماني في ظهور سلطتين تشريعيتين وحكومتين متوازيتين، ما أدخل البلاد في أزمة شرعية مزدوجة (الباز، 2017، ص142–145). ولم تعد المؤسسات المنتخبة تمثل إطارًا جامعًا للإرادة الشعبية، بل تحولت إلى أدوات ضمن صراع سياسي مفتوح، يستند كل طرف فيه إلى تأويل خاص للشرعية.

ويعزز هذا أن الإعلان الدستوري المؤقت خضع لسلسلة تعديلات متلاحقة بلغت سبع مرات بين 2012 و2014، وهو ما أدى إلى ارتباك في توزيع الصلاحيات، وخلق بيئة دستورية غير مستقرة، فتحت الباب أمام تضارب التأويلات القانونية وتعدد مراكز القرار (عمر، 2015، ص25).

وقد انعكس هذا الانقسام مباشرة على أداء المؤسسات المنتخبة، إذ فقدت قدرتها على ممارسة وظائفها التشريعية والرقابية بشكل طبيعي، نتيجة غياب الاعتراف المتبادل بينها، وضعف السيطرة على المجال العام، وتداخل الصلاحيات بين الأجسام السياسية المتنافسة (الاتحاد الأوروبي، 2012، ص21–23). كما أدى غياب سلطة مركزية موحدة إلى تعطيل تنفيذ القوانين الصادرة، ما جعل التشريع منفصلًا عن الواقع التنفيذي، وأفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها العملي. فالصراع بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب بعد انتخابات 2014 لم يكن خلافًا إجرائيًا، بل تحوّل إلى نزاع دستوري شامل، خاصة بعد انعقاد البرلمان في طبرق ورفض المؤتمر تسليم السلطة، ثم صدور حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نوفمبر 2014، والذي لم يُنهِ الأزمة بل عمّقها بسبب استمرار الانقسام السياسي والميداني (عمر، 2015، ص31).
وتعمّقت أزمة الشرعية مع استمرار الانقسام بين الشرق والغرب، وتأخر إعداد الدستور، وعدم توحيد المؤسسات السيادية، الأمر الذي جعل الانتخابات تُدار دون مرجعية وطنية مشتركة. وأدى ذلك إلى ربط الشرعية السياسية بموازين القوة والدعم الخارجي أكثر من ارتباطها بإرادة الناخبين، وهو ما ساهم في تراجع الثقة العامة في المشاركة السياسية (شريحة، 2022، ص3). كما أسهم تسييس القوانين الانتخابية نفسها في ترسيخ هذا الوضع، حيث جرى تعديلها أو تفسيرها وفق مصالح الأطراف المسيطرة في كل مرحلة، ما أفقدها طابعها الحيادي، وأضعف قدرتها على إنتاج مؤسسات تحظى بقبول وطني واسع (IDEA، 2006، ص28-29).
وتجدر الاشارة إلى أن الانقسام داخل المؤتمر الوطني بين التيارات السياسية، واستخدام أدوات مثل قانون العزل السياسي والتصويت بالأغلبية الموصوفة، إضافة إلى الضغوط المسلحة، أدى إلى تعطيل المسار الدستوري، وخلق بيئة سياسية قائمة على الإقصاء، مهّدت لاحقًا لظهور عمليتي "الكرامة" و"فجر ليبيا"، بما كرّس منطق القوة بدل الاحتكام للمؤسسات المنتخبة (عمر، 2015، ص26–35)، وتجلّى هذا الخلل بوضوح خلال أزمة انتخابات 2021–2022، حين أدى اعتماد قوانين انتخابية دون قاعدة دستورية توافقية إلى تعطيل الاستحقاق بالكامل، والعودة إلى مشهد الحكومات المتنافسة، وهو ما أكد أن الانقسام المؤسسي لا يضعف نتائج الانتخابات فحسب، بل يفرغ العملية الانتخابية ذاتها من قدرتها على إنتاج الاستقرار السياسي (السحاتي، 2022، ص10–12)، وعليه، فإن استمرار تعدد مراكز السلطة في ظل غياب إطار دستوري جامع يجعل أي مؤسسة منتخبة عرضة للطعن في شرعيتها منذ لحظة نشأتها، حيث تتحول الشرعية من مفهوم قانوني قائم على الإرادة الشعبية إلى أداة صراع بين النخب، بما يعيق بناء دولة موحدة قائمة على الاحتكام الديمقراطي.
وخلاصة القول ، ومن خلال عرض مساري توظيف القوانين الانتخابية والانقسام المؤسسي أن الأزمة الليبية لم تكن نتاج قصور تشريعي بقدر ما كانت انعكاسًا لانقسام سياسي عميق غابت فيه القاعدة الوطنية المشتركة. فقد جرى استخدام الانتخابات كوسيلة لإدارة التنافس بين النخب بدل أن تكون أداة لبناء الشرعية، كما أدى تعدد مراكز السلطة إلى إفراغ المؤسسات المنتخبة من قدرتها على تمثيل الإرادة العامة. ونتيجة لذلك، تحولت العملية الانتخابية إلى جزء من الأزمة بدل أن تكون مدخلًا لتجاوزها، الأمر الذي يؤكد أن أي مسار انتخابي مستقبلي يظل رهينًا بإرساء توافق دستوري، وتوحيد المؤسسات، وفصل التشريع الانتخابي عن منطق الغلبة السياسية. وإذ يبيّن هذا المسار كيف أسهمت القوانين الانتخابية والانقسام المؤسسي في إعادة إنتاج الأزمة السياسية، فإن ذلك يفتح المجال للبحث في إمكانات الإصلاح الانتخابي، وآفاق إعادة بناء الشرعية السياسية على أسس أكثر توافقًا.

المحور الثالث: الإصلاح الانتخابي وآفاق إعادة بناء الشرعية السياسية

بعد استعراض مظاهر توظيف القوانين الانتخابية في إدارة التنافس السياسي، وما أفرزه الانقسام المؤسسي من تراجع في شرعية المؤسسات المنتخبة، تبرز الحاجة إلى الانتقال من تشخيص الأزمة إلى بحث إمكانات معالجتها عبر الإصلاح الانتخابي. فقد بيّنت التجربة الليبية أن صياغة القوانين في ظل الاستقطاب وغياب قاعدة دستورية مستقرة تجعل العملية الانتخابية عرضة للتعطيل أو التسييس، وتحدّ من قدرتها على إنتاج سلطة تحظى بقبول وطني واسع. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المحور متطلبات بناء قانون انتخابي توافقي، ثم يناقش الدور المحتمل للانتخابات في إعادة توحيد المؤسسات السياسية وإنهاء حالة الانقسام، باعتبارهما عنصرين مترابطين لأي مسار جاد نحو تجاوز المرحلة الانتقالية.

أولًا: متطلبات بناء قانون انتخابي توافقي

تظهر التجربة الليبية منذ 2011 أن القانون الانتخابي لا يمكن أن ينتج شرعيته من النصوص وحدها، بل من السياق السياسي والمؤسسي الذي يُعتمد فيه. ففي بلد يعاني من انقسام مؤسسي وصراع مستمر بين

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مراكز السلطة، يصبح القانون الانتخابي إما أداة لإدارة التنافس السياسي أو مدخلاً لإعادة بناء الشرعية المشتركة.

بدأت التحديات العملية في ليبيا منذ الإعلان الدستوري المؤقت الذي خضع لعدة تعديلات خلال السنوات الأولى بعد الثورة، ما أثر في وضوح الإطار القانوني للمؤسسات وأضعف قدرتها على إنتاج قواعد انتخابية مستقرة ومتفق عليها (عمر، 2015، ص 24). هذا المسار أظهر أن غياب قاعدة دستورية ثابتة يجعل أي قانون انتخابي هشًّا أمام الطعون السياسية والقانونية، وعقب ذلك، أصدر مجلس النواب الليبي قانون الانتخابات في عام 2023 دون التوافق الكامل مع المؤسسات الأخرى، وهو ما أبرز استمرار الانقسامات حول القانون نفسه. وقد أشار تحليل صادر عن المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية إلى أن القانون الجديد الذي أعلن عنه البرلمان في نوفمبر 2023 يوسع فجوة الخلاف بين المكونات السياسية، ويُتهم بتضمين مواد خدمية لجماعات سياسية بعينها دون إشراك شامل للمجتمع السياسي (وحدة الدراسات والابحاث بالمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2023، موقع إلكتروني).

وينسجم هذا الخلاف مع واقع الجمود المستمر حول الحوار بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، حيث لم يحرز التفاوض بينهما تقدّمًا ملحوظًا، بينما تظل مصالح بعض الفواعل السياسية والعسكرية مرتبطة بتأجيل الاستحقاقات واحتفاظها بالسلطة (LCSMS، 2023، موقع إلكتروني).

وتُظهر الانتخابات البلدية التي جرت في مدن ليبية مختلفة خلال 2024–2025 أن وجود عمليات انتخابية على مستوى محلي، رغم أهميتها، لا يكفي للتعويض عن غياب توافق سياسي وطني حول القواعد المنظمة. ففي بعض المناطق، تم تعليق أو رفض العملية الانتخابية بسبب الانقسامات الإدارية أو رفض سلطات محلية المشاركة، وهو ما يعكس استمرار الشرخ بين المراكز المختلفة للسلطة(Libya Observer، 2025).

كما أن التجارب الانتخابية السابقة، بما في ذلك انتخابات 2012 و2014، لم تؤدِّ إلى إنهاء الانقسام أو ترسيخ بناء مؤسسات موحدة، بل أسهمت في تعميق الانقسامات وتفاقم التحديات السياسية في البلاد، وهو ما دفع بعض الدراسات إلى الدعوة لتأجيل الانتخابات حتى معالجة القضايا الأساسية النزاعية قبل شرعنة أي قانون انتخابي (”Elections in Divided and Conflict-Affected Countries،2025 ، موقع إلكتروني).

وعليه وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن تحديد مجموعة من المتطلبات الأساسية لبناء قانون انتخابي توافقي في ليبيا:

1- قاعدة دستورية ثابتة: يشترط وجود إطار دستوري واضح وناضج قبل سنّ أي قانون انتخابي، حتى لا يبقى عرضة لتأويلات متشابكة أو طعون سياسية؛
2- شمولية المشاركة: ضرورة إشراك جميع المكونات السياسية والاجتماعية في صياغة القانون، عبر آليات حوارية مفتوحة تشمل البرلمان، المجلس الأعلى للدولة، والمجتمع المدني.
3- استقلال جهة الإشراف الانتخابي: ضمان استقلال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تنظيمًا وماليًا عن الضغوط السياسية.
4- عدالة القواعد الإجرائية: وضع قواعد واضحة بشأن الترشح، التقسيم الدائري، ونظام الاقتراع، بعيدًا عن محاولات تفصيلها بما يخدم أطرافًا محددة.
5- بيئة أمنية مستقرة: لا يمكن أن يُنتج القانون توافقيته في ظل هشاشة أمنية تُعرقل تنفيذ العملية الانتخابية.
6- رؤية وطنية مشتركة: يتطلب القانون توافقًا واسعًا على هدفه السياسي، بحيث يُنظر إليه كمدخل لبناء المؤسسات بدل أن يكون أداة للتنافس الضيق.

هذه المتطلبات تعكس أن القانون الانتخابي التوافقي في ليبيا لا يُصاغ بقرار أحادي، بل يحتاج إلى بيئة سياسية مؤهلة تسمح له بأن يكون أساسًا للانتقال الديمقراطي بدلاً من أن يكون تابعًا للانقسامات المتجذرة.

وخلاصة القول ، فالتجربة الليبية منذ 2011 تُبيّن أن أزمة القوانين الانتخابية لا تعود إلى ضعف الصياغة القانونية بقدر ما ترتبط بغياب التوافق السياسي والإطار الدستوري المستقر. فقد أُنتجت أغلب التشريعات الانتخابية في ظل انقسام مؤسسي وصراع بين مراكز السلطة، ما جعلها عرضة للطعن السياسي والقانوني،

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأفقدها القدرة على إنتاج شرعية مستدامة. كما أسهمت التعديلات المتكررة للإعلان الدستوري، وإصدار القوانين بشكل أحادي، في تعميق أزمة الثقة بين الفاعلين السياسيين وإعادة إنتاج الانقسام بدل تجاوزه، وتكشف المحطات الانتخابية السابقة أن الانتخابات، عندما تُجرى دون قاعدة دستورية واضحة ودون إشراك شامل للمكونات السياسية والاجتماعية، تتحول من أداة لبناء المؤسسات إلى عامل إضافي في تفكيكها. لذلك فإن بناء قانون انتخابي توافقي في ليبيا يقتضي توفر مجموعة شروط مترابطة تشمل تثبيت أساس دستوري متفق عليه، وتوسيع دائرة المشاركة في صياغة القانون، وضمان استقلال الإدارة الانتخابية، وعدالة القواعد الإجرائية، إلى جانب تهيئة بيئة أمنية تسمح بتنفيذ الاستحقاقات دون ضغط أو ابتزاز سياسي. وبدون هذه المرتكزات، ستظل القوانين الانتخابية جزءًا من معادلة الصراع، وتبقى الانتخابات محطة انتقالية جديدة داخل أزمة ممتدة، لا مدخلًا حقيقيًا لإعادة بناء الشرعية السياسية.

ثانيًا: دور الانتخابات في توحيد المؤسسات وإنهاء حالة الانقسام

مثّلت الانتخابات في ليبيا بعد 2011 أحد أهم الرهانات المطروحة لإعادة بناء الشرعية السياسية ولمّ شتات المؤسسات المنقسمة، غير أن المسار العملي كشف محدودية هذا الدور في ظل غياب قاعدة دستورية مستقرة واستمرار الانقسام السياسي والأمني. فبدل أن تتحول الانتخابات إلى أداة لتوحيد الدولة، أصبحت في كثير من الأحيان محطة جديدة لإعادة إنتاج الخلاف، نتيجة إجرائها في بيئة مضطربة تتداخل فيها الحسابات السياسية مع موازين القوة العسكرية.

وقد برز هذا الخلل بشكل واضح عقب انتخابات مجلس النواب سنة 2014، التي أفضت إلى انقسام مؤسسي حاد بين شرق البلاد وغربها، وظهور سلطتين تشريعيتين وتنفيذيتين متوازيتين. ويُعزى ذلك إلى هشاشة الإطار الدستوري المنظم للعملية الانتخابية، والتعديلات المتكررة على الإعلان الدستوري، إضافة إلى ضعف استقلالية المؤسسات المشرفة على الانتخابات، الأمر الذي أفقد النتائج قبولًا وطنيًا عامًا، وحوّل المؤسسات المنتخبة إلى أطراف في الصراع بدل أن تكون مرجعية جامعة له (عمر، 2015، ص 24–30). كما أظهرت تقارير دولية مبكرة أن ضعف البيئة الأمنية وتدخل الجماعات المسلحة في العملية السياسية قوضا الثقة الشعبية في الانتخابات، وقلّلا من قدرة المؤسسات المنبثقة عنها على فرض سلطتها على كامل التراب الليبي (بعثة الاتحاد الأوروبي، 2012، موقع إلكتروني)، ويُضاف إلى ذلك أن غياب إدارة انتخابية مستقلة وقادرة على العمل في إطار قانوني مستقر جعل المسار الانتخابي عرضة للتجاذبات السياسية. فالتجارب المقارنة تؤكد أن الانتخابات لا يمكن أن تؤدي وظيفة توحيد المؤسسات إلا إذا استندت إلى قواعد قانونية واضحة، وإدارة انتخابية محايدة، وقبول مسبق من القوى السياسية بنتائج الاقتراع. أما حين تُنظم الانتخابات في ظل انقسام حاد وتعدد مراكز القرار، فإنها تتحول إلى أداة تنافس صفري، وتفقد قدرتها على إنتاج شرعية جامعة (IDEA، 2006، ص 23–31). وفي الحالة الليبية، ساهم اعتماد قوانين انتخابية بشكل أحادي، ومن دون توافق بين الأجسام التشريعية القائمة، في تعطيل انتخابات ديسمبر 2021، ثم العودة إلى مشهد الحكومات المتنافسة، بما عمّق أزمة الثقة في المسار الانتخابي برمته (Independent Arabia، 2023، موقع إلكتروني؛ LCSMS، 2023، موقع إلكتروني).

وتشير دراسات حديثة إلى أن استمرار الانقسام السياسي والعسكري أفرغ الانتخابات من مضمونها التوحيدي، إذ أعادت كل محاولة انتخابية إنتاج الاصطفافات القائمة بدل تجاوزها. فقد أدى غياب التسوية السياسية الشاملة إلى بقاء المؤسسات الأمنية والعسكرية خارج الإطار المدني الموحد، ما جعل نتائج أي استحقاق انتخابي رهينة موازين القوة على الأرض. كما أسهم هذا الوضع في ترسيخ منطق الغلبة بدل منطق التوافق، وأضعف قدرة الانتخابات على لعب دورها الطبيعي في إعادة بناء الدولة (السحاتي، 2022، ص 144–146). وتؤكد تحليلات أخرى أن الجاهزية الإجرائية، مهما بلغت، لا تكفي لإنجاح الانتخابات إذا لم تُسبق بتوافق دستوري يقلص نفوذ الفاعلين المسلحين، ويوفر ضمانات سياسية لاحترام النتائج، محذّرة من أن تنظيم الانتخابات في بيئة منقسمة قد يفتح الباب أمام موجة صراع جديدة بدل تحقيق الاستقرار (جمعة علي وآخرون، 2025، موقع إلكتروني).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتضح من ذلك أن تعثر الدور التوحيدي للانتخابات في ليبيا لا يرتبط بإجراءات التصويت وحدها، بل بطبيعة البيئة السياسية التي تُجرى فيها. فغياب الدستور الدائم، واستمرار الانقسام المؤسسي، وضعف الإدارة الانتخابية، وتداخل السلاح مع السياسة، كلها عوامل جعلت الانتخابات عاجزة عن إنهاء حالة التشظي. ومن ثم، فإن أي رهان على الانتخابات كمدخل لتوحيد المؤسسات يظل محدود الأثر ما لم يُقترن بمسار سياسي توافقي شامل يعيد الاعتبار لمنطق الشراكة الوطنية، ويضع العملية الانتخابية ضمن مشروع أوسع لإعادة بناء الشرعية ووحدة الدولة.

وفي ضوء ما سبق من تحليل، يمكن استخلاص جملة من النتائج التي تعكس طبيعة العلاقة بين الإطار الانتخابي والانقسام السياسي في ليبيا، وتمهّد لعرض التوصيات المقترحة.

1- القوانين الانتخابية في ليبيا صيغت في سياق صراع سياسي وتعدد مراكز السلطة، لا في إطار توافقي جامع، وهو ما حوّل الانتخابات من أداة لبناء الشرعية إلى وسيلة لإعادة توزيع النفوذ وتعميق الانقسام.
2- تبيّن أن غياب قاعدة دستورية مستقرة وتعدد المرجعيات القانونية أدّيا إلى هشاشة الإطار الانتخابي، وأضعفا الثقة في العملية الانتخابية ومخرجاتها، وجعلا المؤسسات المنتخبة عرضة للطعن المستمر في شرعيتها.
3- كشفت النتائج أن الانقسام المؤسسي، خاصة منذ 2014، أفرغ الانتخابات من دورها التوحيدي، وربط الشرعية السياسية بموازين القوة الميدانية بدل الإرادة الشعبية.
4- خلصت الدراسة إلى أن إدارة الاستحقاقات الانتخابية تمت بمنطق احتواء الأزمة لا معالجتها، ما جعل كل محاولة انتخابية محطة جديدة لإعادة إنتاج الأزمة بدل تجاوزها.

وبناءً على هذه النتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- ضرورة إرساء قاعدة دستورية توافقية قبل أي استحقاق انتخابي، باعتبارها شرطًا أساسيًا لاستقرار القوانين الانتخابية وتعزيز شرعيتها.
2- اعتماد مقاربة شاملة للإصلاح الانتخابي تقوم على إشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في صياغة القوانين، بما يحول الإطار الانتخابي إلى أرضية مشتركة لتنظيم التنافس السياسي.
3- تعزيز استقلالية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتمكينها قانونيًا ومؤسسيًا، بما يدعم نزاهة العملية الانتخابية ويعيد بناء الثقة العامة فيها.
4- ربط المسار الانتخابي بمشروع متكامل لتوحيد المؤسسات السيادية والأمنية، لأن الانتخابات وحدها لا تكفي لإنهاء الانقسام في ظل استمرار تعدد مراكز السلطة.
5- الانتقال من منطق إدارة المرحلة الانتقالية إلى منطق بناء الدولة، عبر التعامل مع الانتخابات كمدخل لإعادة تأسيس الشرعية على أساس التوافق الوطني لا كآلية إجرائية لتدوير النخب.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع

الكتب

1- عمر، أحمد قاسم، (2022)، القوانين الانتخابية والتحول السياسي في ليبيا، القاهرة: دار نشر جامعية.
2- عمر، خيري، (2022)، النظام الانتخابي وأزمات المرحلة الانتقالية في ليبيا، ، تحرير أحمد قاسم حسين، (ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3- الباز، ماجدة إبراهيم. (2017). التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011: التحديات والآفاق. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
4- المقهور، عزّة كامل، (2021، الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية (2012–2014)، طرابلس: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدوريات والتقارير

1- الاتحاد الأوروبي. (2012). تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في ليبيا. بروكسل.
2- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ((2006) .(IDEA. دليل تصميم الإدارة الانتخابية. ستوكهولم: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.
3- البلعزي، محمد، (2025)، إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 5.
4- بن عمر، خيري. (2015). الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية. سياسات عربية، العدد (13)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5- السحاتي، محمد، (2022). فرص الانتخابات في ليبيا في ظل الانقسام السياسي والعسكري. مجلة الدراسات السياسية، العدد 3.
6- جمعة علي، عبدالسلام؛ النف، عبدالسلام أحمد سالم؛ & محمد، رفيق سالم. (2025). الانتخابات في السياقات المنقسمة: الحالة الليبية عام 2026 بين الجاهزية الإجرائية والانسداد السياسي. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 3(4).
7- رسولي، أسماء، (2021)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(1).
8- شريحة، إلياس محمد مسعود، (2022)، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية. مجلة الجبل العلمية، العدد الخامس، جامعة الزنتان.
9- محمد، أحمد همام، (2023) ، مظاهر فشل الدولة في أفريقيا بالتطبيق على ليبيا. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 18.

المواقع الالكترونية

1- القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب. (2014). متاح على موقع التشريعات الأمنية الليبية: https://security-legislation.ly/
2- المستقلة عربية. (2023). رئيس مجلس الدولة الليبي: قوانين البرلمان الانتخابية غير توافقية. متاح على: https://www.independentarabia.com/node/544386/
3- المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. (2023). مستقبل الانتخابات في ليبيا بعد إقرار قانون الانتخابات من البرلمان. متاح على: https://lcsms.info/
4- بن بتقة، نور الهدى، (2017)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012–2016) (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، متاح على https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3648

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).